

## ماذا بعد الانتخابات وأين أصبحت خطط تطوير الإعلام؟ مكاري: الأولوية للتعافي الاقتصادي وعودة النازحين

لعبت وسائل الاعلام دورا رئيسيا واساسيا في الحملات الانتخابية وفي تفاصيل كل اجراءات العملية الانتخابية لعام 2022، وكانت وزارة الاعلام تواكب الحدث الانتخابي ولو من بعيد، وتقوم اداراتها لاسيما الوكالة الوطنية وتلفزيون لبنان والاذاعة اللبنانية بنقل المجريات بحيادية. اما وقد اصبحت الحكومة في مدار تصريف الاعمال بعد الانتخابات، ما هو المطلوب من وزارة الاعلام لتواكب المرحلة الجديدة؟

عقد وزير الاعلام زياد مكاري قبيل الانتخابات حلقة حوارية مع ممثلي وسائل الاعلام لمناقشة دور الاعلام والتغطية الاعلامية للانتخابات، لكن على اساس حماية الاعلام والاعلاميين من اي املاءات، وطبعا بممارسة الحرية المسؤولة. ولا بد من السؤال الى اي حد وفق الوزير في ذلك؟ هذا امر متروك طبعا لتقييم هيئة الاشراف على الانتخابات في تقريرها النهائي بعد انتهاء العملية الانتخابية. علما ان وسائل الاعلام لا تتحمل وحدها مسؤولية التجاوزات التي حصلت للقانون، بل ان القوى السياسية والكثير من اللوائح والمرشحين يتحملون مسؤولية كبيرة ايضا بتجاوز القانون، لاسيما الصمت الانتخابي والتحريض وبث الكراهية وسوى ذلك مما نص عليه قانون الانتخاب.

على صعيد العمل في وزارة الاعلام، وقع الوزير مكاري اتفاقية مع وزارة الخارجية الفرنسية والسفارة الفرنسية في بيروت والمعهد الوطني للسمعي - البصري في فرنسا، لحفظ ورقمنة ارشيف الاعلام العام. وقد حضر عناصر مشروع لتطوير تلفزيون لبنان انطلاقا كما يقول من الايمان العميق بالاعلام الرسمي وتعزيز دوره، لذلك اتخذ قرارا بأن تكون مقابلته التلفزيونية الاولى عبر تلفزيون لبنان الرسمي.

باشر الوزير قبل الانتخابات ايضا، بالتعاون مع فريق عمل على دراسة مشروع قانون الاعلام الجديد، وعمل جاهدا على اقراره

بنسخته المعدلة قبل الانتخابات النيابية، لكن لم يسعفه الوقت ولا الظروف العامة للبلاد ولا حتى الاولويات التي كانت تعمل عليها الحكومة، معتبرا ان اقرار هذا القانون خطوة في مسار تعزيز دور الاعلام في لبنان وحماية الحريات العامة. في السياق عينه، بذل وزير الاعلام مساعي للنظر في وضع موظفي وزارة الاعلام، عبر اتصالات ناشطة مع جهات دولية لتفعيل القطاعات، ما من شأنه در الاموال وصرقتها على الموظفين لاسيما في موضوع بدلات النقل. كما ان غالبية البروتوكولات التي يعمل عليها، تشمل تدريب الموظفين على تقنيات عمل جديدة.

في لقاء مع "الامن العام"، اضاء وزير الاعلام زياد مكاري على كل هذه النقاط، لاسيما مرحلة ما بعد الانتخابات وخطط تطوير الاعلام في لبنان.

■ ما هي اولويات عمل المجلس النيابي الجديد والحكومة الجديدة؟

□ بغض النظر عن شكل المجلس الجديد والحكومة الجديدة، المطلوب انجاز قوانين التعافي الاقتصادي والمالي، للانتهاء من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتوقيع الاتفاق بصورة نهائية معه. وقد تأخر او تأجل اقرار هذه القوانين في حكومتنا وفي المجلس النيابي الحالي بسبب تزامن بحثها مع الحملات الانتخابية، مما دفع الكتل النيابية الى عدم الخوض في هذه القوانين لعدم شعبيتها. علما ان هذه القوانين هي من اهم القوانين التي

يجب ان يتصدى لها المجلس النيابي، لأن من دونها "ما ييمشي شي"، وسندخل في ازمة كبيرة، خاصة اذا تأخر لا سمح الله تشكيل الحكومة الجديدة وطال تصريف الاعمال في حكومتنا، والمشكل الاكبر اذا تعذر او تأخر انتخاب رئيس للجمهورية.

■ ما هي ابرز القوانين والمشاريع التي يجب الاهتمام بها في المرحلة اللاحقة؟

□ هناك مشاريع قوانين تفصيلية اجرائية غير مهمة او غير ملحة، احالتها او كانت ستحيلها حكومتنا على المجلس النيابي الحالي، ومن المفروض ان يتابعها المجلس الجديد. لكن ثمة موضوعا لا بد للحكومة وللمجلس النيابي الجديدين ان يتابعانه هو موضوع عودة النازحين السوريين الذي وضعته حكومتنا مجددا على السكة وهو يحتاج الى بعض التشريعات، لذا لا بد من مواكبة مجلس النواب للحكومة في متابعة هذه المسألة المهمة. يبقى الاهم في نظري سرعة تشكيل الحكومة الجديدة حتى لا نقع في فترة تصريف اعمال طويلة، بحيث لا تتمكن الحكومة من مواكبة انطلاقا البرلمان الجديد واعماله.

■ هل تتوقع حالة من الاستقرار السياسي بعد الانتخابات وحصول توافقات نيابية حول المشاريع الملحة وتشكيل الحكومة ام سنبقى في الدوامه نفسها؟

□ الامور تتوقف مبدئيا على الاكثريه التي ستصل الى المجلس النيابي. بصراحة، لا اتوقع حصول تغيير جدي في موازين



وزير الاعلام زياد مكاري.

”

**الاهم هو الاسراع في  
تشكيل حكومة جديدة  
حتى لا نستمر في تصريف  
الاعمال**

**وسائل الاعلام تعكس صورة  
وضع البلد المتشجج**

“

اخلاق المهنة، مع تشديدي على التمسك بحرية الاعلام، لكن مع عدم اثاره ما يشعل الشارع لأن الوضع لا يحتمل مزيدا من الاثارة والتوتر. المشكلة ان وزارة الاعلام والمجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع لا يملكان آلية ضغط على وسائل الاعلام لزامها التقيد بالقوانين او باخلاقيات المهنة وادابها. لذلك اقول: على وسائل الاعلام ترتيب اوضاعها بنفسها، وان تعتمد الى التخفيف من اجواء الشحن التي

ما رايك في اداء وسائل الاعلام في المرحلة التي سبقت الانتخابات وواكبتها؟  
□ في كل لقاءاتي مع ممثلي وسائل الاعلام قبل شهر من الانتخابات، تمنيت التزام

ترافق الحملات والعمليات الانتخابية. لذلك نحن نعتبر ان لدى وسائل الاعلام مسؤولية وطنية قبل اي شيء آخر يجب ان تتحملها لتهدئة الاجواء في البلاد.

■ الا تعكس وسائل الاعلام صورة الوضع القائم في البلاد والمشاحنات بين القوى السياسية؟

□ صحيح، يجب ان ننصف وسائل الاعلام لانها صورة عن البلد، والبلد يعيش حالة تشنج سياسي كبير ينقلها الاعلام، خاصة ان الهواء الاعلامي مفتوح للجميع والكل يقول ما يريد من دون ضوابط احيانا. لكننا نتمنى ضبط الخطاب السياسي والاعلامي، ونأمل بعد انتهاء الانتخابات في ان تهدأ القوى السياسية وتبدأ العمل على ما يفيد البلد والمواطن. يجب ان لا ننسى ايضا ان هناك الالاف من مواقع التواصل الاجتماعي التي تساهم في اشاعة التوتر، وتقوم احيانا بعمل اخطر من الاعلام المرئي او المسموع او المكتوب، لأنها مفتوحة ولا ضوابط لها. هناك الكثير من الجيوش الالكترونية التي تعمل على اثاره التوتر في كثير من القضايا، والمشكلة انه لا يمكن مراقبتها وضبطها الا في حالات قليلة.

■ ماذا اتخذتم من اجراءات لمعالجة بعض التفلت؟

□ نحن نتابع بعض القضايا العامة المتعلقة بالاعلام وملتقي ممثلي كل الوسائل الاعلامية لتنظيم بعض الامور. في الفترة الاخيرة، اطلقنا مدونة سلوك لها علاقة بموضوع المعوقين لجهة كيفية استخدام بعض المصطلحات والتعابير والتوصيفات حيالهم. كما ان لقاءاتنا مع ممثلي كل وسائل الاعلام والمواقع الاخبارية تركز على ضبط الخطاب والتهدئة، وليس فقط البحث عن السبق الصحافي او الاخباري.

■ ماذا عن ضبط المواقع الاخبارية الالكترونية؟

# لبناني

أكثر من 68 سنة



تلفزيون لبنان بعد دخول الحكومة مرحلة تصريف الاعمال، كيف؟  
□ تلفزيون لبنان هو شركة، لذلك يبقى لدينا هامش كبير نعمل عليه من دون العودة الى مجلس الوزراء. هذه المسألة ايجابية لمصلحة التلفزيون والمشاريع التي نعمل عليها، والتي نتمنى ان نحققها او نحقق جزءا منها خلال فترة تصريف الاعمال. طبعا هناك ضرورة واولوية لتعيين رئيس مجلس ادارة للتلفزيون واعضائه، وتعزيز وتطوير الطاقم البشري، واعادة انتاج البرامج الخاصة وغيرها من المشاريع، لكن الامر يحتاج الى تمويل مالي غير متاح حاليا، لذلك فكرت في اطلاق "تيليتون" لتلفزيون لبنان في شهر حزيران الجاري من اجل توفير الدعم المالي وفق برنامج معين نرجو ان يحقق نجاحا.

□ لا شك في ان ضبط مواقع الاخبارية الالكترونية مسألة دقيقة جدا، وقد كانت هناك اتصالات اجريتها مع دول غربية لاسيما بعض الدول الاسكندنافية من اجل التعرف على تقنياتها، كونها طورت مسألة ضبط المواقع الاخبارية وكل ما له علاقة بوسائل التواصل الاجتماعي المتفلة اكثر من المواقع الاخبارية الالكترونية. لكنني اشدد هنا على ان هذا الموضوع ليس من صلاحيات وزارة الاعلام، بل من صلاحيات المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع. العملية دقيقة لأن البعض يعتبر ان ضبطها هو نوع من كبت الحريات والقمع، ومن الصعوبة السيطرة على الموضوع، فالعمل على ضبطها او ضبط المواقع الوهمية امر صعب. لذلك اعتقد انه يجب ملاحقة

الموضوع مع الدول التي تبث هذه المواقع وتتحكم فيها.

■ هل من الممكن ان تتم عملية تطوير

الجوش الالكترونية  
تثير التوتر في عدد كبير  
من القضايا

ضبط المواقع الاخبارية  
من صلاحيات المجلس  
الوطني للمرئي والمسموع